وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
العلوم المالية والمصرفية

"بحث بعنوان "
"دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة "

بحث مقدم الى مجلس كلـــــــية الادارة والاقتصاد | جامعة القادسيــة
العلوم المالية والمصرفية| تقدم به الطالب (احمد أنعيم جاسم)كجزء من
متطلبات نيل شهادة البكالوريوس / في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف
م.م نــهى عــادي عــبد عــلــي

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

((قــل إنما العلــم عنـــد

الله وانما انا نذير مبين))

صدق الله العلي العظيـم

سوره الملك اية رقم (٢٥)

الإهداء

الى من قاتل في هذه الحياة من اجل ان

يمدونا بالخبز والحبر " أمــي وأبـــي "

الى وطني الجريح ..... العراق

الى أساتذتي

الى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين ..... الحشد الشعبي

الى كل من علمني حرفا اهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل ان يجد القبول والنجاح

الـــشكر والتقــدير

تتناثر الكلمات حبرا وحبا على صفائح الأوراق لكل

من علمني حرفــا .....

ومن ازال غيمة جهل مرت بها برياح العلم الطيبة

ولكل من اعاد رسم ملامحي وتصحيح عثراتي

ابعـــــث تحـــية شكر واحترام .....

مـــــــشرفة البحث .....

م.م نـــهـــى عادي عبد علي

المقدمة

تحتل المشاريع الصغيرة بأنواعها المختلفة اهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافه بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف انظمتها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وعادة تعطى مسؤولية اقامة المشاريع الكبيرة للحكومة نظرا لحجم الاحتياجات المالية الكبيرة اضافة الى المستلزمات والمتطلبات الاخرى والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها تاركة للقطاع الخاص مهمة انشاء المشروعات الصغيرة .

ولقد اهتمت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية باقامة ودعم المشروعات الصغيرة التي تعد المجال الاساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات المشروعات الكبيرة بما يحقق نوعا من التشابك المتبادل بين النوعين من المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعية منها باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم

ان المشروعات الصغيرة بشتى انواعها تحتاج الى انواع التمويل سواء كان التمويل قصير الاجل ام متوسط الاجل ام طويل الاجل للحفاظ على كينونيتها ومتابعة اعمالها .

ولابد لها من اجل الاستمرارية في عالم الاعمال من التركيز على عناصر كفاءتها المتمثلة بشكل خاص بالتكلفة ومحاولة تقليلها قدر الامكان وايضا التركيز على الجودة وزيادة الانتاجية وتعظيم الربحية لاعمالها.

وانطلاقا من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات ان تلعبه في مساهمة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

فيجب على الدول توفير اساليب التمويل المناسبة والملائمة لهذه المشروعات وبفوائد بسيطة من اجل تشجيعها على الاستمرارية والنمو بشكل يخدم مصالحها ويساهم في زيادة كفاءة هذه المشروعات في العملية الانتاجية والتنموية في هذه البلاد.

المبحث الاول

منهجية البحث

١_ اهمية البحث:

تحتل المشاريع الصغيرة نسبة كبيرة من اجمالي عدد المنشأت العاملة في الاقتصاد الوطني لغالبية المجتمعات ،ويؤكد ارتفاع نسبة المنشأت الاعمال الصغيرة بين اجمالي المنشات العاملة في الاقتصاد الوطني تعظم دورها في النشاط الاقتصادي ،وفي العراق تشكل المشاريع الصغير ة نسبة كبيرة من اجمالي المشروعات العاملة وبالرغم من ذلك فأن هذا النوع من المشروعات لم يحظ بالاهتمام المطلوب ومن هنا تاتي اهمية هذه الدراسة .

٢_ اهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

أ.محاولة التعرف على المشكلات التمويلية التي تواجة المشروعات الصغيرة في العراق .

ب.محاولة ايجاد بعض الصيغ التمويلية اوالاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة بما يضمن بقائها واستمرارها.

٣_ مشكلة البحث :

أ_ عدم كفاية رأس المال المقدم من قبل مؤسسي المشاريع الصغيرة لتمويل عملياتها اللازمة لبقائها واستمرارها.

ب_ عزوف مؤسسات التمويل عن تزويد هذه المشروعات باحتياجاتها المالية مما يؤثر سلبا على اداء هذه المشروعات ،الشيء الذي يحفز المستثمرين على الاستثمار في هذا النوع من المشروعات .

٤_فرضية البحث :

لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التمويل وكفاءة المشروعات الصغيرة .

المبحث الثاني

الجانب النضري

المطلب الاول

مفهوم المشروعات الصغيرة

(خلف :٢٠٠٤: ٤)

صعوبة تحديد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة ،يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المشروعات خطوة رئيسة في طريق معالجة هذا الموضوع

خاصة مع العلم ان تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا امام مختلف الاطراف المهتمة بهذا القطاع وذلك بأعتراف الكثير من المؤلفين والباحثين وكذلك بأعتراف الهيئات والمنضمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وانماء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا كله راجع الى الاختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة الى اخرى والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المشروعات في السياسات التنموية من دولة الى اخرى .

الاسباب المؤدية الى الاختلاف في تحديد تعريف مناسب هي :

١-اختلاف درجة النمو الاقتصادي :يتمثل التفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين الدول حيث تنقسم هذه الدول الى دول متقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنلوجيا وتتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمره ودول اخرى متخلفة اقتصاديا او سالكة طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء فالمشروعات الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الامريكية او اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة اومتوسطة في اي بلد نامي كالجزائر مثلا .

٢-اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي :ان اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة الى اخرى وتنوعه من مؤسسات او مشروعات تستخدم الطبيعة كعنصر اساسي فالمشروعات الفلاحية مثل (الزراعة، الصيد، تربية المواشي)ومؤسسات الاستخراجية
ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الاولية وانتاج السلع الصناعية ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كالمؤسسات النقل والمؤسسات المالية ادى الى صعوبة ايجاد تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة

٣-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته الى عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم الى نشاط تجاري مثلا (تجارة بالجملة ،وتجارة في التجزئة ،تجارة داخلية او خارجية)وتنقسم بقية الانشطة في دورها الى عدد من الفروع ولذلك ان كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي اليه او الى احد فروعه من حيث كثافة اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار فالمشروعات الصغيرة في مجال صناعة التغذية قد تكون كبيرة في الصناعات الغذائية .

(رقاني،نريمان:٢٠١٢ :٥_٨)

تعريف المشروعات الصغيرة

١-الولايات المتحدة الامريكية (حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام١٩٥٣م)الذي نظم ادارة هذه المؤسسات فأن المشروعات الصغيرة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقرة حيث لاتسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد حدد على عدد من المعايير وقد حددها القانون بالاتي :

أ-مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئه من (١-٦) مليون دولار كمبيعات سنوية .

ب- مؤسسات التجارة بالجمله :من (٥-١٥) مليون دولار كمبيعات سنوية .

ج-مؤسسات الصناعية :عدد العمال (٢٥٠)عامل او اقل .

تعاريف دولية للمشروعات الصغيرة

١-انكلترا :توصف الصناعه الصغيرة عندما لايتجاوز عدد العاملين فيها عن (١٥) فرد ولايزيد رأس المال عن نصف جنيه استرليني ومعظمها مشروعات تتخصص في مجال محدد بانتاج منتج محدد او خدمة محددة .

٢-اليابان :تعتبر الصناعات الصغيرة هي الصناعات التي لا يتجاوز رأس مالها (١٠٠)مليون ين ولايزيد عدد العاملين الدائمين فيها عن (٣٠٠)عامل وتعمل في مجالات تصنيعية كذلك تعرف بأنها مشاريع غير تصنيعية التي لايتجاوز رأس مالها (٣٠)مليون ين ولايزيد عدد العاملين فيها عن (١٠٠)عامل بأستثناء المشاريع الخدمية فلابد ان يزيد عدد العاملين فيها عن (٥٠) عامل .

٣- الصين :حيث تعتمد في تعريفها على المواصفات الكمية والنوعية فالصناعات التي تعرف على اساس المواصفات النوعية هي تلك الصناعات ذات معدل انتاجي والتشغيل على مجال صغير نسبيا اما الصناعات التي تعتمد على المواصفات الكمية فتتخذ من الدول الغربية معيار رأس المال نتيجة لمبيعات وحجم رأس المال المستخدم قياسا قبل اعداد العمالة المستخدمة .

٤-الهند :حيث تتبنى التعريف على مقدار الاستثمار في المصانع او الماكنات او الاصول الاخرى سواء ماكان منها نتيجة للملكية او الايجار وذلك تضع باعتبارها البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الهند التي تتصف بندرة رأس المال ووفرة قوة العمل .

(فزع:٢٠١٣: ١٣٠-١٣١)

لم يتضمن الفكر الاقتصادي مفهوما محددا للمشروعات الصغير ة بل تعددت تلك المفاهيم المعبرة عن اختلاف وجهات النظر بين الكتاب والمؤلفين والهيئات والمنظمات الدولية في تناول هذا الموضوع وكلمة صغيرة بحد ذاتها لها مفهوم نسبي مختلف باختلاف المعاير المستخدمة لتحديد حجم هذه المشروعات .

أ-معاير تصنيف المشروعات الصغيرة :بالنظر لاختلاف وتداخل مفهوم المشروعات الاعمال الصغيرة مع من غيرة من الانشطة فقد دأب الاقتصادين الى وضع جملة من المعايير التي تمثل النقاط الدالة لهذه المشروعات ويمكن تحديد هذه المعايير بالاتي :

١-معيار حجم الاستثمار :يعتبر هذا المعيار معيارا اساسيا في العديد من الدول للتميز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على اعتبار ان حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا الى أن من عيوبه اختلاف اسعار الصرف بين الدول مما يصعب عملية المقارنة .

٢-معيار حجم المبيعات :يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في تصنيف المشروعات الصغيرة ومعرفة اهميتها من حيث حجمها ويقيس هذا المعيار مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية ويستخدم هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية واوربا حيث تصنف المشروعات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار او اقل ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٣-معيار نوعية التكنلوجيا المستخدمة :هذا المعيار من المعايير المستخدمة في تحديد المشروعات الصغيرة ويقيس هذا المعيار نوع التكنلوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية للمشروعات الصغيرة وهذا المعيار يتناسب مع بعض المشروعات الصغيرة ولكن لايتناسب مع الجزء الاكبر منها على اعتبار ان المشروعات الصغيرة هي مشروعات كثيفة العمل .

(الحموي :١٩٩٩: ١)

٤-معيار عدد العمال :يعد معيار عدد العاملين في المشروع من ابسط المعايير المتبعة واكثرها شيوعا في تعريف المشروعات الصغيرة لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية ويمتاز هذا المعيار بسهولة عملية المقارنة بين القطاعات والدول ويعد مقياس ثابت وموحد اضافة الى سهولة جمع المعلومات عن هذا المعيار

(فزع:٢٠١٣: ١٣٠-١٣١)

ب_المعايير النوعية :

على الرغم من اهمية معايير الكمية السابقة الى ان هناك من يقر بعدم كفايتها للفصل بين المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات المتوسطة والكبيرة لما تتضمن من عيوب لذا اضطر الباحثون الى اعتماد معايير اخرى هي :

١-معايير الادارة والملكية :ويعتمد على الادارة والملكية للمشروع التي يجب ان تكون وفقا لهذا المعيار لشخص او اشخاص قله ويتميز المشروع بأدارة نمطية بسيطة .

٢-معيار تنظيمي :من خلال الخصائص التي تميزه مثل قلة رأس المال وصغر حجم الانتاج.

٣-المعيار القانوني :يتمثل هذا المعيار بالشكل القانوني للمشروع مثل المشروعات العائلية والتضامنية وشركات التوطين البسيطة .

(عنبة :٢٠٠٨: ٢٠)

اهمية المشروعات الصغيرة :

١-تعتبر المشاريع الصغيرة المصدر الرئيسي لتغطية حاجات الافراد من السلع والخدمات وتمد المشاريع الكبيرة بما تحتاجه من مستلزمات وقطع غيار .

٢-تعتبر المشاريع الصغيرة القنوات الاساسية في استهلاك ما تنتجه المشاريع الكبيرة من المواد الوسيطة والمواد الخام.

٣-تساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال احلال الواردات وهذا يؤدي الى تحقيق فائض يساعد في توسيع قاعدة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى المعيشه الاقتصادية .

٤-تعمل هذه المشاريع على توظيف عدد كبير من العمال العاطلة وتحويلها الى عمالة منتجة مع توفر فرص تدريب والابتكارات مما يسهم في الحد او القضاء على البطالة .

٥-تساعد في توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتوظيفها للعمالة الفقيرة على اختلاف مستوياتها من حيث المهارة .

٦-تسهم في توطين المشاريع في المناطق الريفية وما يدفع ذلك من تطوير في مستويات الوعي والفهم والخدمات وبالتالي تحقيق الاستقرار من خلال التوزيع الجغرافي السليم للسكان .

٧-تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من السلع والخدمات والحد من العجز التجاري في اقتصاد الدولة .

٨-تعتبر فرصة عمل لمحدودي الدخل وحديثي التخرج الجامعي وخاصة اصحاب التخصصات التقنية والفنية .

٩-عامل اساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي لاسيما انها تعطي فرصة لجميع الفئات الاجتماعية للتفاعل في العملية الانتاجية .

١٠-احد اليات دمج المرأة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وخصوصا لتوفر لديها مدخرات بسيطة ومهارات متواضعه في حال عدم اعتماد تعليمها بما يعزز من دورها في التنمية الاقتصادية .

(فرحان :٢٠٠٣ :٢٠-٢٢)

خصائص المشروعات الصغيرة

أ-الادارة والتنظيم :

١-مالك المشروع هو المدير.

٢-وضوح الهيكل التنظيمي .

٣-ضعف الخبرة الادارية والتسويقة لاغلب المشروعات الصغيرة .

٤-لاتمتلك في الغالب بيانات مالية او سجلات محاسبية.

٥-سهولة انشاء مثل هذه المشروعات .

٦-سهولة اعداد الدراسات اللازمة لمثل هذه المشروعات .

٧-سرعة البدء في التشغيل .

٨-يعتمد نجاحها في الغالب على كفاءة اصحاب المشروع ومهارتهم الشخصية وعلاقتة التنظيمية .

٩-هدف الادارة يقتصر على تلبية الاحتياجات المادية الضرورية للملاك .

١٠-بساطة الاجراءات القانونية .

ب-طبيعة النشاط .

١-مشاريع متنوعة جدا واحيانا تكون مشاريع محدودة .

٢-مشاريع ديناميكية ذات فعالية وكفاءة اكبر لانها قادرة على استخدام عوامل الانتاج بكفاءة اكبر .

٣-مشاريع لديها القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية بشكل افضل من المنشات الكبرى .

٤-مشاريع تشجع على الابتكار والتطوير من خلال تنمية القدرات الفردية خاصة ان نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة تعتمد على عمالة اصحاب العمل نفسهم .

ج-السوق والمنافسة

١-تخدم في الغالب الســوق المحلية

٢-اعتمادها على الخامات المحلية بشكل اساس .

٣-تنتشر في الغالب في المدن والمجتمعات السكنية على العكس في المشروعات الكبيرة والمتوسطة .

٤-لاتشكل اهتمام للمنشأة الكبيرة ولاتعد منافسة لها .

٥-ضعف الجودة وبالتالي صعوبة الدخول بمنتجاتها الى الاسواق العالمية .

٦-ضعف المعلومة التسويقية .

د- رأس المال وكلفة الاستثمار

١-رأس المال فيها اصغر من رأس المال في المشروعات الكبيرة والمتوسطة .

٢- سرعة دوران رأس المال .

٣-صغر حجم متطلبات الاستثمار وذلك بسبب بساطة المعدات والالات ومستلزمات الانتاج التابعة لها .

هـ-مصادر التمويل والضمانات

١-قلة البدائل المتاحة للتمويل .

٢-الاعتماد على التمويل الذاتي والعائلي بشكل كبير.

٣-صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك وخاصة في المراحل الاولى من عمر المشروع .

(الدماغ :٢٠١٠:ش)

المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة

١-المشاكل التمويلية :وهي التي تتمثل في عدم كفاية رأس المال لتوفير المعدات اللازمة ومستلزمات التشغيل بصفة دورية للمشروع حيث تواجه المشاريع مشاكل تمويلية في بداية انشائها اذ تعتمد انها تعتمد على الامكانيات الذاتية لمؤسس المشروع وكذلك اعتمادها البسيط على مؤسسات تمويلية وبالاخص مصرفية والتي غالبا تعزف عن تمويل المشاريع الصغيرة او تفرض شروطا قاسية مما تتوقعه ارتفاع درجة المخاطرة .

٢-مشاكل تسويقية :تمثل صعوبات التسويق عائقا كبيرا امام المنتجين على التوسع في الانتاج وتطويره بالاضافة الى ضعف امكانيات التمويلية للمنتج لتضعف من قدرته على تأمين منافذه التسويقية مما يضطر في معظم الاموال الى اعتماد على الوسطاء في التسويق مقابل جزء كبير من عوائد التسويق بالاضافة الى نقص الخبرة التسويقية وافتقاد الى المعلومات الخاصة بالاسواق المحلية والخارجية وانحصار النشاط التسويقي في النطاق الجغرافي الخاص بالمنتج وبالتالي ضعف القدرة التنافسية مع البضائع المحلية والاجنبية مما يقلل من فرص استثمارها للتصدير خارجا .

٣- مشاكل تشريعية :هنالك الكثير من الدول تفتقر الى سياسات وقوانين تشريعية تكفل مهمة تشجيع المشاريع الصغيرة وتتبنى ستراتجيات مالية واجرائية تؤهل المشاريع الصغيرة لبيئة قانونية جيدة ومتميزه لجذب فرص استثمارية داخل السوق المحلي ومن المشاكل التشريعية هي التفرقة في الإعفاءات الضريبية وفقا لجهة تمويل والاعفاء المرحلي من الضريبة لمدة معينة ثم فرص الضرائب كبيرة على الانتاج بعد الانتهاء من هذه المدة كما لايتوفر دليل خاص لجمع كافة القوانين الواجبة التطبيق في المشاريع الصغيرة

٤-معوقات قانونية

أ-غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة .

ب-غياب اتحادات والنقابات التي تدعم المشروعات الصغيرة وتوفر التكامل بينهما وبين المشروعات الكبيرة .

٥-معوقات ادارية وفنية

أ-عدم مسك دفاتر وسجلات محاسبية .

ب-ضعف الخبرات الادارية وانعدام ثقافة الريادة والابداعية .

ج- انخفاض المستوى التكنلوجي .

د-عدم وجود مراكز تثقيفية .

هـ-عدم توفر مؤسسات خدمات تطوير الاعمال والتي تعمل على رفع مستوى المشروع الصغير اداريا وماديا وتسويقيا وبالتالي زيادة الانتاج

و-نقص خدمات الماء والكهرباء في بعض البلدان

٦-معوقات مالية

أ-ارتفاع تكلفة التمويل .

ب- صعوبة الحصول على ضمانات .

ج-عدم توافر الاموال الذاتية لدى الحرفين واصحاب المهن .

د-ارتفاع الضرائب بسبب التقدير الجزافي والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والناتجة عن عدم مسك الدفاتر

هـ-عدم وجود صناديق ضمانات القروض التي تحتاجها المشروعات الصغيرة والتي تساعدها من الاستفادة من الخدمات البنوك والمصارف .

(ذياب :٢٠٠٣ : ٣١)

متطلبات نجاح ادارة المشروعات الصغيرة

أ-الدعم الحكومي :سواء كان هذا الدعم عن طريق التشريعات او الدعم المادي او المعنوي.

ب-توفر المعلومات الادارية والتسويقية والفنية :ويكون هذا عن طريق مركز التثقيف والتدريب والمعاهد الفنية والمؤسسات الخدمية لتطوير الاعمال .

ج-الرقابة :وتكون عن طريق مسك السجلات التي توضح نفقات المشروع وايراداته والرقابه على الانتاج لضمان كفاءة رأس المال .

د-الدعم المصرفي :ويكون عن طريق نشر الوعي المصرفي وتوفير البرامج التمويلية الكافية لدى المصارف ومؤسسات التمويل في دعم المشروعات الصغيرة .

هـ- توفر الريادة والابداع لدى اصحاب المشروعات الصغيرة وتتمثل اهم خصائص الريادة في الاتي :

١-الانتباه للفرص

٢- المجازفة

٣-تحديد الهدف

٤-التخطيط المنتظم

٥-السعي للحصول على المعلومات

٦- الثقه بالنفس

٧-الالتزام بالعمل

٨-المواظبه

٩-الاهتمام بالجوده والكفاءة

١٠-القدرة على الاقناع وخلق الصلات

المطلب الثاني

التمويل للمشروعات الصغيرة

(حسن :١٩٩٢: ١٢)

ان للتمويل تعاريف عديدة اهمها:

١-هو تدبير الاموال في المشروع .

٢-هو مجموعة الاعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في اي وقت يكون هنالك حاجه اليها ويمكن ان يكون هذا التمويل قصير الاجل او متوسط الاجل او طويل الاجل .

(خطاطبة :١٩٨٦ :ط١٣)

٣-ان التعريف الاول للتمويل من وجة النظر الاقتصادية هو (الامداد للاصول في اوقات الحاجة اليها).

اهمية التمويل : (الحسناوي :٢٠١٧: ٣٣-٤٦)

يعد التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروعات ومن هنا نستطيع ان نقول ان التمويل له دور رئيسي وفعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق :-

١-توفير روؤس الاموال اللازمه لانجاز المشاريع .

٢-توفير مناصب شغل جديده تؤدي الى القضاء على البطالة .

٣-تحقيق التنمية الاقتصادية .

٤-تحقيق الاهداف المخطط لها من جهة الدولة .

٥-تحقيق الرفاهية للافراد والمجتمع وذلك عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم مثل (توفير السكن ،العمل).

مخاطر التمويل :-

قد تواجه المشاريع بعض المؤسسات اثناء عملية تمويلها عدة مخاطر تكون سببا تعطيلها اوسببا في زيادة تكاليف الانتاج التي تتبناها المؤسسة من قبل وتنقسم هذه المخاطر عموما الى الاتي :

١-من ناحية السلع الموجودة في المخازن او المواد الاولية فهي معرضه بطبيعة الحال الى الاختلاس او الاتلاف بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن او بسبب وقوع حريق داخل المخزن كل هذا يعد بمثابة اخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الايرادات المالية للمؤسسة وبالتالي تنخفض هذه الايرادات جراء هذه الاخطار المذكورة .

٢-ان الادارة الجيدة للمؤسسات تسعى لتحقيق الاهداف المتوقعه مستقبلا حتى الوصول الى نتائج افضل وبالتالي فأن سوء الادارة من طرف مديري المشروع يتسبب في اطالة مدة انجازه وتحمل المؤسسة تكاليف اضافية غير مرغوب فيها وتعد اخطاء الادارة بمثابة الاخطار الفنية .

٣- المخاطر الاقتصادية تنقسم الى :-

أ-خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لاتمام المشروع والتي تسبب في توقف العمل وفي نفس الوقت ارتفاع التكاليف الانجاز في تسديد اجور العمال المتوقفين عن العمل .

ب-خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي اي انخفاض رقم الطلبيات على الانتاج التام الصنع للمؤسسة من وحدة داخل المؤسسة الى وحدة اخرى في نفس المؤسسة اننخفض بها الطلب ويعود ذلك الى عدة اسباب :-

١-سوء التقدير لرغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات

٢-المنافسه الكبيرة في السوق

٣-وجود نقص في السلع المنتجة لاتعمل ولاتكون صالحة الا بوجود سلفة مكملة لها

وبالمقابل هنالك عدة طرق تساعد المؤسسة في تقليل او تفادي هذه المخاطر منها :-

١-وضع احتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجة اي خطر محتمل .

٢- في ما يخص سوء تقدير الرغبات ومتطلبات المستهلكين فأن بامكان مواجهتها عن طريق الانفاق على البحوث ودراسة التسويق .

٣-التأمين ضد اخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر لمؤسسة التأمين .

مصادر التمويل :-

١-مصادر داخلية

ويقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة هو مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطرق ذاتية دون الحصول عليها من الخارج اي مصدرها يكون ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة وتتمثل اساسا في التمويل الذاتي

التمويل الذاتي :هو امكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها وهذه العملية لاتتم الا بالحصول على نتيجة الدورة هذه النتيجة يضاف اليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة هما الاهتلاكات والمؤنات .

ان مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون احد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية او تحت تصرف المؤسسة النهائي لانها سوف توزع على الشركاء ولهذا فالمقدار التي تسطيع المؤسسة ان تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعه اضافة الى الاهتلاكات اذا فهذه القيمه تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها .

مصادر التمويل الذاتي

١-الارباح المحتجزة :هي عبارة عن ذلك الجزء الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها (خلال السنة الجارية والسنوات السابقة)ولم يدفع في شكل توزيعات ويظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية .

وتتمثل عناصر الارباح المحتجزة في مايلي :

أ-الاحتياط القانوني :وهو الحد الادنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه (حددها القانون بنسبة ٥% من صافي الارباح على ان لايتعدى ١٠ % من رأس مال الشركة)ويستخدم في تغطية الشركة وفي زيادة رأس مالها .

ب-الاحتياط النظامي :يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الاساسي للشركة اذ يشترط هذا الاخير وجوب نسبة معينه من الارباح السنوية لاغراض معينه وهو غير اجباري .

ج-الاحتياطات الاخرى :ينص قانون الشركات على انه يجوز للجمعية العامه بعد تحديد نصيب الاسهم من الارباح الصافية ان تقوم بتكوين احتياطات اخرى وذلك بالقدر الذي تحققه دوام ازدهار الشركة اويكفل توزيع ارباح ثابتة بقدر الامكان من على المساهمين .

د-الارباح المرحلة :ويقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الارباح السنوية والذي يقترح مجلس الادارة ترحيلة الى السنة التالية ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة اي انخفاض في الارباح المحققه في السنوات المقبله والتي قد تؤدي الى عدم قدرة الشركة على اجراء التوزيعات المناسبة على حملة الاسهم .

٢-الاهتلاك :انه طريقة للتجديد الاستثمارات اي انه الهدف من حساب الاهتلاكات هو ضمان لتجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الانتاجي كما يعرف على انه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تعرض لها الاستثمارات التي تدهور قيمتها مع الزمن يهدف في اظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية .

٣-المؤونات :انها انخفاض من نتيجة الدورة المالية وتكون مخصصه لمواجة الاعباء والخسائر المحتملة او الاكيدة الوقوع كما تعرف على انها انخفاض غير عادي في قيمة الاصول.

مصادر التمويل متوسطة الاجل

يعرف التمويل متوسط الاجل بانه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة وتقل عن عشر سنوات وينقسم هذا النوع من القروض الى:

أ-القروض المباشرة المتوسطة الاجل :يستعمل هذا النوع من القروض في تمويل الاصول الثابتة التي لايتجاوز عمرها الاقتصادي المحدد .

ب-تمويل بالاستئجار :ان استخدام العقارات والمعدات عن طريق المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الامتلاك لكن في هذه السنوات الاخيرة ظهر اتجاه نحو الاستئجار هذه العقارات والتجهيزات بدلا من شرائها .

مصادر التمويل طويلة الاجل

١-الاسهم يمكن تصنيفها الى نوعين هما :

أ-الاسهم العادية :تمثل مستند ملكية لحاملة اي انه يملك حصه في رأس مال الشركة .

ب-الاسهم الممتازة :هذا المصدر الهام من مصادر التمويل طويلة الاجل بجمعه لصفات اموال الملكية او افتراض وتعرف الاسهم الممتازه بأنها شكل من اشكال رأس مال المستثمر في الشركة ويحصل مالكي الاسهم الممتازة على ميزتين ميزة العائد وميزة المركز المميز اتجاه حملة الاسهم العادية .

المبحث الثالث

الجانب العملي

من خلال الدراسة الميدانية لواقع المشروعات الصغيرة وماهي المشاكل التي تواجهها وكيفة الحد من هذه المشاكل فقد تم توزيع استمارات استبيان على المستبينين للتوصل للحقائق العلمية ففي الجدول ادناه الاسئلة التي طرحت عليهم واجابتهم عليها :-

ت	الاسئلة	نعم%	كلا%
١-	ان حجم المال ليس له تأثير على كفاءة المشروع	١٠ %	٩٠ %
٢-	ان عدد العمال يؤثر على مبيعات المشروع	٨٠%	٢٠%
٣-	ان للبيئة الاجتماعية تأثير على جودة المشروع	٦٠%	٤٠%
٤-	ان النشاط الاقتصادي له تأثير على حجم رأس مال المشروع	٩٠%	١٠%
٥-	ان السياسات الحكومية تؤثر على المشروع بشكل مباشر	٨٥%	١٥%
٦-	ان الاستقرار السياسي له تأثير على المشروع	٧٠%	٣٠%
٧-	ان السياسة الكمركية تؤثر على المشروع	٨٠%	٢٠%
٨-	ان مستوى دخول الافراد يؤثر على المشروع	٧٠%	٣٠%
	النسبة العامة	٩٠%	١٠%

تشير نتائج الجدول ان الفئات المستهدفة من المجتمع الخاضع للدراسة قد اجابت ب(نعم)بنسة عالية على مجمل اسئلة الاستمارة حيث بلغ اجمالي نسبة الموافقة (٩٠ %)اما نسبة عدم الموافقة قد بلغت (١٠%) حيث كانت الاستجابة ايجابية بشكل عام ونلاحظ ان السؤال رقم (٤)حصل على اعلى نسبة قبول وهي (٩٠%) في حين كان السؤال رقم (١) قد حصل على اقل نسبة قبول وهي (١٠ %).

لقد تم اجراء دراسة ميدانية لمجتمع الدراسة وهم اصحاب المشروعات الصغيرة وتم طرح عليهم عدد من الاسئلة بخصوص الدراسة ومن خلال اجاباتهم على اسئلة الاستبيان قد توصلنا الى بعض النتائج عن الواقع او الوسط الذي ينشطون فيه سوف نتناول الاسئلة التي طرحت وماهي اجاباتهم والنتائج التي توصلنا اليها .

١-ان حجم المال ليس له تأثير على كفاءة المشروع :

فقد تباينت الاجوبة حول هذا السؤال فقد كان الجواب ب (كلا)الاغلبية الكبرى حيث ان (٩٠ %)مستبين كان جوابهم (كلا)و(١٠ %)مستبينين كان جوابهم (نعم)،فتبين ان حجم المال له تأثير كبير في اقامة او انشاء المشروعات الصغيرة فهو يساعد على تنمية الطاقات وتشغيل العمالة والعاطلين عن العمل فعلى الدولة تقديم القروض الميسرة لهم وتوفير مؤسسة لحماية مصالحهم .

٢- ان عدد العمال يؤثر على مبيعات المشروع :

حيث كان هناك (٨٠ %مستبينين قد اجابوا ب(نعم)و (٢٠ %)مستبينين اجابوا ب (كلا) ،حيث كلما كان عدد العمال كبير كان هناك انتاج اكبر وبالتالي مبيعات اكبر وبالتالي سوف يرتفع ايرادات المشروع .

٣-ان للبيئة الاجتماعية تأثير على جودة المشروع :

كان الجواب ب(نعم) ل(٦٠ %) مستبين اما الباقي فقد كان جوابهم ب(كلا) وهم (٤٠%)مستبين ،كلما كان المجتمع مثقفا او واعيا ومنفتحا ومحافظ على بيئة المجتمع نظيفة وغير ملوثة كلها عوامل تساعد على تطور المشروع وارتفاع جودته .

٤-ان للنشاط الاقتصادي تأثير على حجم رأس مال المشروع :

كانت النسبة الاكبر في هذا السؤال هو الجواب ب(نعم)و ب(٩٠%)مستبين اما الباقي بكلا وهم (١٠ %)امستبينين ،فان النشاط الاقتصادي كلما كان في المجتمع مرغوبا به او يلاقي رغبة من المجتمع الذي فيه فسوف يكون هناك طلب علية كبير وهذا كله يساعد على زيادة رأس المال للمشروع .

٥-ان السياسات الحكومية تؤثر على المشروع بشكل مباشر :

هنا كان (٨٥ %)فقد اجابوا ب(نعم) والباقي كانوا ب(كلا)وهم (١٥%)مستبينين وكان هناك مستبين لم يجب عن السؤال ،ا ومن حلال الاجابة اعلاه تبين ان الحكومات كلما كانت تدعم الصناعه الوطنية وتشجع الصناعات الوطنية على الظهور او النمو من خلال تقديم التسهيلات المصرفية والقروض والدعم المعنوي والثقافي فهذا كلة يساعد على تنمية القدرات فهذا سوف يساعد المشروعات الصغيرة على الظهور .

٦-الاستقرار السياسي له تأثير على المشروع :

ان (٧٠ %)مستبين اجابوا ب(نعم)والباقي ب(كلا)وهم (٣٠ %)مستبين،وهذا ان ندل على شيء فهو كلما كان البلد مستقرا سياسيا وبعيد عن الحروب والنزاعات السياسية كله يساعد المجتمع على التوجه نحو العمل والاشتغال في مشروعات توفر لهم سبل العيش الكريم .

٧-السياسة الكمركية تؤثر على المشروع :

(٨٠ %)مستبين فقد كانت اجابتهم ب(نعم)و (٢٠ %)اخرون قد اجابوا ب(كلا)،كلما كانت السياسة الكمركية متساهلة ولايوجد فيها فساد مالي او اداري من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تسهم في الحفاظ على الثروات الوطنية وتشجيع التصدير للخارج ووضع قيود على الاستيرادات لتشجيع الصناعات المحلية .

٨-ان مستوى دخول الافراد يؤثر على المشروع :

فكان هنالك (٧٠ %)مستبين اجابوا ب(نعم) والاخرون وهم (٣٠ %)مستبين قد اجابوا ب(كلا)،فكلما كان دخول الافراد عالي وكبير فهذا يساعد الافراد على التوجه نحو الشراء واقتناء الحاجات اللازمه لهم فكل هذا سوف يساعد على تحريك الاموال بين افراد المجتمع وتوزيعها مما يساعد على نمو المشروعات بشكل كبير .

استمارة استبيان

ت	الاسئلة	نعم %	كلا%
١	ان حجم المال ليس له تأثير على كفاءة المشروع		
٢	ان عدد العمال يؤثر على مبيعات المشروع		
٣	ان للبيئة الاجتماعية تأثير على جودة المشروع		
٤	ان النشاط الاقتصادي له تأثير على حجم رأس مال المشروع		
٥	ان السياسات الحكومية تؤثر على المشروع بشكل مباشر		
٦	الاستقرار السياسي له تأثير على المشروع		
٧	السياسة الكمركية تؤثر على المشروع		
٨	ان مستوى دخول الافراد يؤثر على المشروع		
	النسبة العامة		

المبحث الرابع

الاستنتاجات

١-هناك اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم المشروعات الفقيرة على المستوى العالمي،وذلك لصعوبة الفصل بينهما وبالتالي لجئت خصائصها وطبيعة اقتصادها الى تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة على معاييركمية ونوعية مختلفة.

٢-تتضح اهمية المشروعات الصغيرة ودورها على الصعيد الاقتصادي في زيادة الناتج القومي وتوفير فرص عمل لاعداد متزايده من الناس وتنويع مصادر الدخل للمواطنين وتنمية المواهب ودعم الصناعات الكبيرة وتنمية الاقاليم وزيادة تنمية الصادرات اما على الصعيد الاجتماعي فتتجسد اهميتها في رفع المستوى المعيشي للمستويات الاشد فقرا والمحافظة على روح المبادرة وتحقيق الترابط الاجتماعي عن طريق المشروعات العائلية .

٣-هنالك خصائص تتمتع بها المشروعات الصغيرة تجعلها الاكثر ملائمة للبيئة الاقتصادية في الدول النامية اذ يتناسب انخفاض تكلفة رأس المال المطلوب للمشروع مع ندرة رووس الاموال في الدول النامية ،كذلك تتناسب في انها كثيفة العمل وتحتاج الى ايدي عاملة ماهرة مع واقع البطالة ومهارة العمالة في الدول النامية .

٤-تبين ان هناك عدد من المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة اهمها :-

أ-ضعف الادخار المحلي لدى الافراد للصعوبات التمويلية وعدم القدرة على تمويل رأس المال اللازم لانشائها وتطويرها .

ب-تركيز البنوك على تفضيل تقديم البنوك الشخصية الاستهلاكية على حساب تمويل المشروعات الصغيرة .

ج- ضعف الكفاءات الادارية والتسويقية اللازمة في التسويق والترويج لهذه المشروعات ،مما يصعب من تسويقها محليا وخارجيا .

د-المنافسات الكبيرة التي تتعرض لها من قبل الجنسيات الاخرى المحتكرة لهذه المشروعات .

٥-هناك اختلاف في انتشار المشروعات الصغيرة على مختلف المحافظات الامر الذي نتج عنه انتشار ظاهرة البطالة بشكل اكبر في المحافظات التي يقل وجود المشروعات الصغيرة فيها فمن خلال توزيع المشروعات الصغيرة على مستوى المحافظات نلاحظ تناسب توزيع اعداد العاطلين عن العمل مع التوزيع العددي للمشروعات مما يدعم قدرتها على توفير فرص العمل للعاطلين في تلك المحافظات .

٦-ان المشروعات الصغيرة تعمل على تمويل النمو الاقتصادي والحد من البطالة من خلال خلق انماط انتاجية تتمتع بالتنوع والمرونة ،اي تسهيل التحرك من قطاع اقتصادي الى اخر ومن فرع الى اخر ،وتوفير فرص عمل عن طريق توفير فرص عمل مختلفة ومتنوعة حسب امكانيات العمالة .

٧- قلة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وعدم توفير اموال كافية لها ونقص في تقديم القروض الميسرة وعدم وجود موسسة تنعى بشؤنها وعدم وجود مراكز تثقيفية وعدم وجود بيئة اجتماعية ملائمة وضعف البنى التحتية كلها عوامل تقف بوجة المشروعات الصغيرة .

التوصيات

١-سن القوانين والتشريعات التي تنظم وتعظم دور المشاريع الصغيرة ،كذلك ايجاد مؤسسة حكومية متخصصة في شؤنها ،اي تعني بتنمية صادراتها والاهتمام بالبحوث التسويقية وترويج منتجاتها محليا ودوليا .

٢-ايجاد نوافذ تمويلية استثمارية للمشاريع في تقديم المساعدات المالية والقروض الميسرة لتوفير الدعم المالي في المشروعات الصغيرة .

٣-التوجه نحو تشجيع اقامة الصناعات الصغيرة في العراق ولاسيما في مجال المشروعات الزراعية ،وذلك لتوفير مستلزمات انتاجها في العراق فضلا عن استحدام اليد العاملة والاستفادة من خبراتها في هذا المجال .

٤-على الجانب الحكومي تشريع القوانين الضامنه للنهوض بالمنتج المحلي وحمايته وتطبيق فرض الرسوم الكمركية على المنتج المستورد وتشجيع الصناعات الوطنية وتثقيف المجتمع عليها .

٥-تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتمثل جميع الراغبين في اقامة مشروعاتهم الخاصة ،والذين يملكون افكارا خاصة وامكانيات تؤهلهم ليصبحوا اصحاب مشاريع ناجحين ،حيث ان ثقافة العمل لدى القطاع الحكومي من حيث الامان والاحترام الاجتماعي هي الثقافة السائدة في مجتمعاتنا العربية عموما وتشجيع دور الاعلام في حملات التوعية العامة .

٦-ضرورة تظافر الجهود جميعا من اجل تخفيض معدل البطالة في العراق عبر تبني حل استراتيجي طويل المدى من شأنه زيادة معدل النمو الاقتصادي بأستغلال كل ثرواتنا الطبيعية ومواردنا المتاحة والتي تشكل مشروعات صغيرة جزء هام من الية عمل استغلال هذه الموارد .

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم (سورة الملك :اية ٢٥).

بوخطة رقاني ،خمقاني نيرمان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية (٢٠١٢)

٢-الحموي ،قاسم :التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة (١٩٩٩)

٣- كنجو، عبود كنجو :استراجية التمويل في المشروعات الصغيرة ،حلب (٢٠٠٧)

٤-عنبة،هاله محمد لبيب : ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (٢٠٠٨)

٥- فرحان ،محمد عبد الحميد :رسالة ماجستير عن التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة (٢٠٠٣)

٦- الدماغ ،حنين جلال :رسالة ماجستير عن دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة (٢٠١٠)

٧- حسن ،عبد الفتاح دياب :ادارة التمويل في مشروعات الاعمال ،سلسلة مطبوعات المجموعة الاستثمارية العربية (١٩٩٢)

٨- نبيل ابو ذياب :تعريف المنشأة الصغيرة والمتوسطة واهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها (٢٠٠٣)

٩- فزع ،عمر خلف :دور المصارف والمؤسسات المالية والاسلامية في تمويل المنشأة الصغيرة والمتوسطة (٢٠١٣)

١٠- الحسناوي ،سالم صلال راهي :الاستثمار والتمويل في الاسواق المالية (٢٠١٧)

١١- خلف ،عثمان :واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها (٢٠٠٤)

المحتويات

١-المقدمة ١
٢-المبحث الاول ٢
منهجية البحث.....٢
٣- المبحث الثاني ٤
الجانب النظري .....
المطلب الاول ٥
٤-المطلب الثاني ١٥
التمويل .....
٥-المبحث الثالث ٢٠
الجانب العملي .....
٦- المبحث الرابع ٢٥
الاستنتاجات ٢٦
٧-التوصيات ٢٨
٨- المصادر والمراجع ٢٩